مشكلة المياه بين (سورية والعراق) وتركيا بين عامي 1920–1996م

طالب الدكتوراه: عبد الحميد العليوي

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة تشرين

الدكتور المشرف: إبراهيم علاء الدين

ملخص:

مرت مسألة الموارد المائية في جميع البلدان والتي تعد من أهم المسائل التي تواجه الحكومات حالياً ، إذ يبدو معها الوطن العربي بصدد أزمة مائية خانقة بسبب موجات الجفاف المتلاحقة ، وهناك خطر على حياة ملايين البشر نتيجة لهذه الأزمة ، فأهمية المياه لا تنحصر باعتبارها مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب بل إنها إضافة لذلك تشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الماء هو أساس الكائنات الحية ، كما جاء في سورة الأنبياء ، الآية 30 من القرآن الكريم "*وجعلنا من الماء كل شيء حي*"[1] ، فالحقيقة المؤلمة والخطيرة أن الأمن المائي العربي بات تحت رحمة قوى خارجية وخصوصاً دول الجوار الجغرافي ، في وقت تتعرض فيه البلاد العربية لموجات من الجفاف ، والقحط مع تزايد الطلب على المياه ، بناءً على ذلك إن قضية المياه أصبحت عاملاً مهماً في النزاعات بعد أن كانت الثروات الباطنية من نفط وغاز ومعادن هي التي تحتل المرتبة الأولى في هذه النزاعات ، وهذا ما شهدته دول الجوار الإقليمي سورية ، والعراق ، وتركية.

كلمات مفتاحية: المياه – النزاعات – الجوار الإقليمي – سورية – تركية.

[1] القرآن الكريم: سورة الأنبياء، الآية رقم 30.

The water problem between (Syria and Iraq) and Turkey between 1920-1996

Summary:

The issue of water resources has passed in all countries, Which is one of the most important issues facing governments now, as The Arab world seems Tabe facing astifling water crises due To successive droughts, and There is athreat To The lives of millions of people as aresult of This crisis, The importance of water is not limited To being avital substance related To human survival, but in addition To That it constitutes The basic basis for industrial development, and social and political stability.

Water is The basis of living organisms, as stated in surah Al – Anbiya,verse 30 of The noble Quran, *" we made of water every living Thing"* .[1]

The puinfuland dangerous fact is That Arab water security has come under The mercy of extermal forces, especially The contries of The geographical neighborhood, at atime , when The Arab countries are exposed To waves of drought and drought with The increasing demand for water.

Accordingly, The issue of water has become an important factorin confliets, after The subterran wealth of gas and minerals was The first in These conflcts, and This is what The neighboring countries of The region have witnessed, Syria, Iraq and Turkey.

[1] The noble Quran: surah Al – Anbiya, vrse 30.

KEY WORDS: Water – Confliets – Neighboring Countries– Syria– Turkey.

مقدمة

إن دراسة المواقف السياسية بين دولتين من أصعب الدراسات التاريخية والسياسية ولا سيما إذا كانت الحدود متوترة بصورة مستمرة، فهل يعقل أن تُدرس المواقف السياسية بين سورية وتركيا، بمعزل عن الأحداث وتداخلها؟ فاستعراض وقوع سورية العربية في قبضة الفرنسي الذي ادّعى أن له مصالح ذاتية في سورية ولبنان، أربك ساستها، وأن الثورة التي قادها الشريف حسين كانت أداتها الفعالة فرنسا وبريطانيا، وإذا كانت دمشق قد حُررت بقوات عربية، فكان هذا وعلى ذمة لورنس[1] أنه هو الذي شجع فيصل لدخولها أولاً، لأسباب أبرزها ألا تدّعي فرنسا أنها هي التي حررت دمشق من العثمانيين، وهذا هي سياسة بريطانيا وتلاعبها بالأحداث.

ثم ظهرت مشكلة لواء إسكندرون وضم تركية له واقتطاعه من الأراضي السورية عام 1939م بالاتفاق بين فرنسا الدولة المنتدبة على سورية، وتركيا وذلك بسبب التخوف من الحرب العالمية الثانية ، حيث حاولت فرنسا كسب ود تركية والحصول على دعمها في حال دخول فرنسا في هذه الحرب، فكان هذا الموضوع أيضاً نقطة خلاف ألقت بظلالها على العلاقات السورية التركية، وبعد استقلال سورية من الاحتلال الفرنسي عام 1946م كانت العلاقات مضطربة بين الطرفين السوري والتركي ، فأحياناً تكون العلاقات

[1] لورنس: Thomas Edward Lawrence (1888 -1935) : ولد في ويلز ودرس الآثار في جامعة أوكسفورد، ومن هناك بدأ اهتمامه بالبلاد العربية، ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى أرسلته الحكومة البريطانية للعمل في المكتب العربي في القاهرة لمعرفته باللغة العربية، تعاون مع الأمير فيصل وعمل مع قواته، ودخل معه إلى دمشق، ثم صحبه إلى مؤتمر الصلح في باريس بصفة مستشار ومترجم. صفوة، نجدة فتحي: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1916، مج2، دار الساقي، بيروت، ط1، 2001، ص89-90.

ودية بين الطرفين ، وأحياناً تكون العلاقات سيئة ويتم فيها التلويح بالتدخل العسكري من الجانب التركي نحو سورية ، وكانت تركية تستخدم سلاح المياه المهم ضد سورية في علاقاتها معها وذلك بسبب حاجة سورية لمياه نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الأراضي التركية ويمران في الأراضي السورية والعراقية في ري الأراضي في شمال وشمال شرق سورية التي تعد الخزان الرئيسي لسورية من القمح والقطن وكذلك توليد الطاقة الكهربائية من سد الفرات ، ولم يكن هذا التهديد يشمل سورية فقط ، بل يهدد العراق أيضاً ، لذلك كانت تركية غالباً ما تلوح وتهدد بسلاح المياه ضد سورية والعراق في علاقتها معهما ، وزاد تهديدها بعد إقامتها العديد من السدود على مجرى نهر الفرات بقصد تخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية منها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ضرورة التعرف على طبيعة العلاقة بين دولتين متجاورتين ، تطورت العلاقات بينهما من دولة محتلة لدولة أخرى تفرض عليها التبعية، إلى دولتين جارتين بينهما حدود مشتركة، وتداخل سكاني، ثم قامت تركيا باحتلال لواء اسكندرون السوري مما فرض توتر للعلاقات بين الدولتين، وكلما توترت هذه العلاقات كانت تركيا تلوح بسلاح المياه وقطعها عن سورية والعراق مما يؤدي إلى تدهور اقتصاد البلدين وخاصة الزراعة، لذلك كان لا بد من دراسة العلاقات بين البلدين سورية وتركيا لمعرفة أهمية دور المياه في العلاقات بين البلدين.

فرضيات البحث وحدوده:

لم يقتصر الاهتمام بالشرق الأوسط على احتوائه خزانات من النفط المهمة لدول العالم ، بل المصدر الاستراتيجي هو المياه ، لأن المياه تشكل حاجة ملحة لكل ما يوجد في الطبيعة ، ويلاحظ أن أهمية المياه تتزايد يوماً بعد يوم كلما تزايدت الحاجة إليها،

خاصة وأن المياه تتناقص، ومن المؤكد أن المياه ستتحول إلى مصدر استراتيجي مهم ، إن موضوع النزاع على المياه في الشرق الأوسط له أهميته على مختلف الأصعدة ، ومن المؤكد ستنال المشكلة المائية اهتماماً كبيراً، وستتدخل سورية من باب حماية نفسها وأقطار الوطن العربي من مشكلة نقص المياه في المنطقة العربية.

وتتجلى الحدود المكانية للبحث بالحديث عن مصادر المياه التي تقع في المناطق التي تتعرض للاستغلال المائي من قبل تركية وهي سورية والعراق، أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة من 1920م حتى 1996م.

إشكالية البحث:

يسعى البحث إلى توضيح ماهية العلاقة بين سورية وتركية ، وسيتم الاجابة على تساؤلات عدة يمكن طرحها ومنها:

-ما هو الهدف الحقيقي لتركية من إقامة مشاريع على نهر الفرات،

-بماذا يتجلى موقف الدول العربية أمام التصرفات التركية ضد سورية والعراق.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي لعرض مجريات الأحداث والعلاقات بين الطرفين السوري والتركي ، ثم الانتقال إلى المنهج التحليلي الذي يسعى لتحليل المعطيات المتوفرة للوصول إلى فهم أدق للعلاقات المتشابكة التي طغت على العلاقات السورية التركية، بهدف الوصول إلى الحقيقة في هذه العلاقة.

1-ظهور الأزمة المائية بين تركية من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى:

ينبع نهر الفرات من تركيا ويدخل سورية فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما أنه يتلقى روافده من الدول الثلاث، ويعد أكبر نهر في بلاد ما بين النهرين ويبلغ طوله 2800كم، منها ألف كيلو متر في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية الواقعة شمال منطقة أرضروم التركية، والتي يزيد ارتفاعها عن ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر، ويدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند جرابلس حيث يصب إلى الجنوب منها بحوالي 30 كم رافد الساجور، ثم يجري النهر داخل الأراضي السورية مبتعداً عن البحر المتوسط نحو الجنوب والجنوب الشرقي حتى منطقة (الحصيبة) الواقعة على الحدود السورية العراقية، ويستمر نهر الفرات في اتجاهه اخل الأراضي العراقية دون أي روافد حتى مدينتي (تحته) و(هيت) على بعد حوالي 220كم على الحدود السورية العراقية، ويلتقي بنهر دجلة في مدينة القرنة جنوب العراق ليشكلا نهراً واحداً يصب في شط العرب الكلي 180كم حتى مصبه في الخليج العربي.

أما نهر دجلة فينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر بمسافة صغيرة في سوريا حوالي 50كم ويلتقي بالفرات في العراق، ويتغذى النهر في أجزاءه الواقعة في تركيا بكميات من المياه أكثر مما يتناسب مع مساحته، وذلك لارتفاع أراضيه وكثرة أمطارها وثلوجها، ويرفد نهر دجلة بعد دخوله العراق خمسة روافد رئيسية تبدأ من الشمال بنهر الخابور والزاب الكبير وهما أكبر هذه الروافد وينبعان من تركيا، ثم الزاب الصغير وينبع من إيران، ثم نهر العظيم ويقع بأكمله داخل العراق، والرافد الأخير هو نهر ديالى الذي ينبع من إيران، وتمد هذه الروافد نهر دجلة بكمية من المياه قدرها(77 ,65%) من مجموع مياهه السنوية.[1]

[1] محمد، أبو العلا محمد: مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، 1994م، ص 36؛ مخيمر، سامي وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م، ص28.

تعود بوادر هذه الأزمة المائية بين الدولة العثمانية ودول الجوار الجغرافي (سورية والعراق) إلى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م، تلك الحرب التي أدت إلى انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية، وظهور دولة جديدة مكانها هي تركية ، وبسبب الموقع الجغرافي لتركية أصبحت تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات ، أما سورية فقد حظيت بالمجرى الأوسط ، وفي حين يقع المجرى الأدنى في العراق، وعندئذ تغيرت الطبيعة القانونية للنهرين ، حيث أصبحا نهرين دوليين ، ولم يعد استغلال مياه النهرين يخضع لدولة واحدة ، وإنما لكل الدول الواقعة على شاطئ النهرين.[1]

2-الاتفاقيات التي تعد مرتكزات للتعاون حول مسألة المياه:

وضعت معاهدة لوزان الثانية بين دول الحلفاء وتركية في تموز 1923م وضعت الأحكام الخاصة بحماية حقوق ومصالح الدول المائية ، ودعت إلى ضرورة الحفاظ على مصالح الدول المشتركة بالمياه الدولية ، إن جميع المبادئ التي تتعلق بمشكلات مياه نهر الفرات بين سورية والعراق تعود أصلاً إلى معاهدة لوزان 1923 التي (نصت) على:

((إن ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا والدول المنتدبة على سورية والعراق (فرنسا وإنجلترا) كانت مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، ولا سيما إذا تم بناء منشآت هندسية في أعالي هذين النهرين تؤثر تأثيراً كبيراً في توزيع مياه النهرين على سورية والعراق))، وقد أشارت الاتفاقية إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه، وضرورة الوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية بصون المصالح والحقوق المكتسبة لكل منهما، وفي حال الخلاف يمكن اللجوء إلى التحكيم وقواعد وأحكام الاتفاقات الدولية حول استعمالات مياه الفرات وهي:

[1] الخيرو ، عز الدين علي: الفرات والقانون الدولي، دار الحرية ، بغداد، ط1، 1976م، ص24؛ سلطان ، حامد ، القانون الدولي وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976م ، ص 392.

المادة 109 من معاهدة لوزان لسنة 1923، التي عقدت بين تركيا والدول المنتدبة على سورية والعراق (فرنسا وإنجلترا) وقد تضمنت وجود اتفاقات بين الدول تتضمن وضع حدود جديدة، ترتبت على المعاهدة التي تضمن الحقوق المكتسبة لكل دولة ومنها المياه، ونصت المعاهدة على ضرورة تسوية أي نزاع يتعلق باقتسام المياه بين الدول الثلاث.

إن الجانب القانوني في هذه المسألة، يعتمد على إقامة علاقات سياسية جيدة بين الدول المشتركة في حوض النهر، وإن غياب القانون الدولي يجعل بعض الأطراف، ولا سيما الطرف الذي يسيطر على منابع النهر، يهدد الآخرين في هذا المصدر المهم بحيث تستغل نسبة من مياه النهر للضغط عليهم[1].

إلا أن تركية لم تلتزم بذلك بل عمدت إلى السيطرة على أعالي نهري دجلة والفرات ، وعلى مجمل أحواض روافد هذين النهرين.[2]

في عام 1930م وقعت الحكومة التركية مع كل من فرنسا الدولة المنتدبة على سورية ، وبريطانيا الدول المنتدبة على العراق معاهدة عرفت بمعاهدة حلب نصت على وضع قواعد لاستغلال المياه بين الدول الثلاث ، واعترفت تركية بأن نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان ، ومن حق سورية والعراق الاستفادة منهما.[3]

[1] Biswas, Asit: International Water of the Middle East from Euphrates - Tigris to Nile, Water
Resources Management Series No. 2, Oxford University Press, Oxford, 1995, pp.161-162.

[2] المجالي ، سمر عبد المجيد: الاتفاقيات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة ، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الثالث (المياه العربية وتحديات القرن العشرين) ، جامعة أسيوط ، القاهرة ، 1998م ، ص 29 – 31.

[3] الرفاعي ، محمد نور الدين : مياه نهر الفرات بين تركية وسورية والعراق ، محاضرات الموسم الثقافي ، دمشق ، 1967 – 1972م ، ص 34.

وقع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي الأسبق في عام 1946م معاهدة صداقة وحسن جوار بين تركية والعراق وتقضي بتنظيم الانتفاع من مياه دجلة والفرات بين الدولتين.[1]

كما تم توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركية في عام 1987م الخاص بتعهد الجانب التركي بتوفير معدلاً سنوياً من مياه الفرات يزيد عن خمسمائة متر مكعب بالثانية عند الحدود التركية السورية، كما يعمل الجانبان مع العراق لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات بأسرع وقت ممكن.

كما حصل اتفاق بين سوريا والعراق موقع في نيسان 1990م على أن تكون حصة العراق (58%) من المياه الواردة من نهر الفرات عند الحدود التركية السورية، وحصة سورية (42%) منها، وذلك حتى يتم عمل اتفاق نهائي ثلاثي حول حصص مياه النهر.[2]

3-مسألة مياه الفرات في العلاقات السورية التركية:

ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية ، ويعتبر من الأنهار المهمة في العالم ، إذ يقطع مسافة 430 كم في الأراضي التركية ، ثم يدخل الأراضي السورية مسافة 680 كم

[1] السبعاوي، عوني عبد الرحمن: العلاقات العراقية – التركية 1932-1958م، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1986م، ص142.

[2] محمد، داليا إسماعيل: المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م، ص39.

، وبعدها يتابع جريانه في الأراضي العراقية مسافة 1200 كم تقريباً ليصب في شط العرب ، وهكذا نرى أن هناك ثلاث دول يمكنها الاستفادة من نهر الفرات.[1]

لم يحصل أي خلاف بين تلك الدول لاستثمار مياه النهر، على الرغم من عدم وجود تنسيق فيما بينها، والسبب في ذلك أن المشاريع التي كانت مقامة على مجرى النهر كانت صغيرة ومحدودة ، ويضاف إلى ذلك قلة الاحتياجات المائية التي زادت فيما بعد.[2]

قامت تركية بإنشاء عدد من السدود المائية على نهر الفرات ، لاستخدامها كوسيلة ضغط على سورية مما قلل من كمية المياه الواصلة إلى سورية والعراق ، وأدى ذلك إلى إحداث أضرار بالغة في الأراضي الزراعية ، وعدت سورية هذا الإجراء مخالف للقانون الدولي ، ويؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني في سورية وهددت بإقامة عدد من السدود على نهر العاصي الذي يروي مساحات زراعية واسعة في منطقة الاسكندرونة.[3]

أصبح هذا الموضوع نزاع قابل للإنفجار مع زيادة التنافس بين تركية من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى للاستفادة من مياه الفرات، و لا سيما مع سعي تركيا لإقامة العديد من السدود على نهر الفرات واستخدام ذلك كسلاح تهديد بوجه كل من سورية والعراق، مما يؤثر سلباً على سورية والعراق ، بل تعد وسيلة تهديد وضغط على تلك الحكومات.[4]

---

[1] العجيلي ، محمد صالح: متغير المياه في العلاقات العربية التركية ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9 – 10 ، بغداد ، تشرين الأول 1999م ، ص 49.

[2] القوس ، صبا: تركية والعرب وموارد المياه ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، 1988م ، ص 6.

[3] الهواري ، عبد الرحمن رشدي: تركية والعالم العربي والأزمة التركية السورية ، مجلة الدفاع ، العدد 148 ، أيلول ، مصر، 1998م ، ص 26.

[4] الناصري ، خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الرأي ، بغداد ، ط1 ، 1990م ، ص 174.

كشف رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال بعد زيارته إلى سورية في تموز عام 1987م عن عقد عدد من البروتوكولات بين الطرفين بخصوص مسألة الفرات ، إن تركيا وجهت الكرة إلى ملعبي سورية والعراق، فقد سمحت بتدفق 350 م^3/ثا لكلا البلدين، وبسبب الخلافات السورية العراقية آنذاك اختلفا على اقتسام المياه المسموح بتدفقها في نهر الفرات، وبسبب تحسن العلاقات بين سورية وتركيا، فقد سمحت تركيا بتدفق 500 متر مكعب في الثانية، وبناءً على ذلك سمحت سورية بتدفق 200 م^3/ ثا إلى العراق، وبعد سنة 1990 م عادت أزمة الخلافات السياسية بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى، لأنها قامت ببناء سد أتاتورك، وحجزت المياه عنهما لملء خزان السد الضخم.[1]

كما تعهد الجانبين بخصوص الأمن بمنع انطلاق أي نشاطات من بلد ضد البلد الآخر ، ورغم الالتزام التركي بهذه الاتفاقية كما يقول الأتراك إلا أن حزب العمال الكردستاني استأنف عملياته من داخل سورية في بداية عام 1988م.[2]

4-المشروع التركي على الفرات (غاب) وأثره على العلاقات السورية التركية:

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم **غاب** (GAP) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركية ، التي بدأت في تنفيذه منذ بداية الثمانينات ، وهو مشروع متعدد الأهداف والأغراض ، مثل مشاريع الري ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، ومشاريع في قطاعات زراعية، وصناعية، وغيرها من مشاريع التنمية ويحتاج هذا المشروع إلى مبلغ 20 مليار دولار ، وسوف تحقق تركية منه فوائد عظيمة ، وتصبح

[1] Biswas. Asit, Op, Cit, p 45.

[2] رضوان ، وليد: تركية بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ، حلب ، ط1 ، 2005م ، ص 341.

دولة زراعية كبرى وتحقق طموحها الاقتصادي ، وتتحول إلى دولة إقليمية عظمى وسلة غذاء الشرق الأوسط، ويغطي هذا المشروع ست محافظات تركية وتبلغ المساحة التي يشغلها حوالي 74 ألف كم2 ، حيث يتركز الأكراد في تلك المنطقة ، وإن كان هذا المشروع يؤدي إلى النزعة الانفصالية عند الأكراد من خلال تطوير مناطقهم فإن البعد الخارجي للمشروع أكبر وأعمق حيث يتضمن إحكام الطرق على الحركة الكردية المسلحة بقيادة زعيمها أوجلان، ويكون ذلك من خلال الضغط على الدول الداعمة للحزب الكردستاني كما تقول تركية وهذه الدول تعتمد على نهر الفرات بشكل رئيسي والمقصود بهذه الدول سورية والعراق.[1]

يتكون هذا المشروع الذي أعدته تركية من حوالي21 سداً تقريباً ، يعد سد أتاتورك من أهمها ، وتبلغ سعته التخزينية أربعة أضعاف التدفق الطبيعي لنهر الفرات، وأعلنت تركية أنها مضطرة لتحويل الجزء الأكبر من مياه نهر الفرات في 13 كانون الثاني 1990م من أجل ملء بحيرة أتاتورك ، وأشرف تورغوت أوزال على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل.[2]

هناك سدود أخرى على نهر الفرات بالإضافة لسد أتاتورك أهمها قرة قايا، وقرقميش، واديمان، وغازي عينتاب، أما المشاريع على نهر دجلة فأبرزها سدود قرال قزي، وباطمان، وإليسو، حيث تقدر مساحة الأرض التي يرويها المشروع بنحو (1.7) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وإن عملية إقفال مياه نهر الفرات كانت تهديداً للأمن المائي في سورية ، حيث أن أي انخفاض في مستوى مياه نهر الفرات يؤدي إلى أضرار بالغة في الزراعة ، ويؤدي إلى عطش سكان مدينة حلب ، وسوف يقلل من إنتاج الطاقة

[1] المنصور ، عبد العزيز شحادة: المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2000م ، ص 161-163.

، ص 163.

[2] رضوان: تركية بين العلمانية والإسلام ، ص 341.

الكهربائية من سد الفرات[1] ، وبشكل عام ألحق هذا التصرف بأضرار بالغة على الدولة السورية ، ولا سيما في وقت كانت سورية تتعرض لموجات من الجفاف الذي استمر لمدة عامين على التوالي.[2]

رداً على هذا التصرف قامت سورية والعراق بتنظيم احتجاجات واسعة في العالم العربي ، ولا سيما في الوسائل الإعلامية وقد أدركت تركية خطورة هذه الحملة ضدها ، لذلك حاولت إقناع الرأي العام العربي والعالمي بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر على سورية والعراق ، وصرح الرئيس التركي تورغوت أوزال أن ترويج الشائعات حول أن المياه سوف تكون دافعاً للصراع بين تركية وجاراتها هو وهم وكاذب ، وأرسلت تركية وفداً رسمياً برئاسة نجاتي أوتكان إلى عدة دول عربية نفى خلالها وجود أزمة بين بلاده وكل من سورية والعراق ، وقال أن المشاريع المائية التركية ليس لها أي أهداف سياسية ضد البلدين ، بل تهدف إلى توفير المياه إلى تركية دون ترك أي أثر سلبي في كمية المياه المتدفقة إلى سورية والعراق.[3]

5-مشروع أنابيب السلام:

إن الشرق الأوسط الذي يتزايد سكانه بشكل أعلى من معدلات التزايد السكاني العالمي ، سوف يشهد نقصاً في المياه إذا ما ظل متبعاً نظام الري الحالي ، إلا أن دول المنطقة يتعين عليها البحث عن مصادر مياه جديدة نظراً لأنها غير قادرة على التقليل من نسب استهلاكها من المياه أو تغيير نظام الري المتبع حالياً ، وسوف يبقى النقص في

[1] سد الفرات: وهو بسورية ، أقيم بالقرب من محافظة الرقة تم العمل به عام 1968م ، بمساعدة الاتحاد السوفييتي ، وتكمن أهمية السد في ثلاث نقاط رئيسية وهي :
أولاً: تخزين مياه النهر واستخدامها في توسيع الرقعة الزراعية في البلاد ، وتحويل الأراضي التي تروى لمرة واحدة خلال السنة ، إلى أراضي تروى بشكل منتظم ، ويتمكن الفلاح السوري من زراعتها مرتين أو ثلاث أو أربع مرات خلال العام ، وحسب المواسم الزراعية وأهميتها ، وثانياً : توليد الطاقة الكهربائية مما يتيح الفرصة للمصانع الجديدة من زيادة قدرتها الانتاجية ، وتوفير صناعات جديدة تستوعب آلاف العمال ، وثالثاً : إلغاء خطر مياه الفيضانات التي تتعرض لها الزراعة في وادي الفرات مع بداية كل فيضان. الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية ، ج3، الموسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص 154.

[2] الكيالي: الموسوعة السياسية ، ص 342.

[3] المنصور : المسألة المائية ، ص 178.

المياه قائماً، حيث إن كل الأساليب العادية المتبعة حالياً لن تحل مشكلة المياه ، ومنها احتجاز مياه الفيضانات ، أو زرع السحب ، وادخار مياه الزراعة ، واقتصاد معدلات استهلاكها ، ومن المشروعات المقترحة لحل مشكلة المياه مشروع طرحته تركيا تتلخص فكرته في وضع أنبوب السلام لنقل فائضها من المياه إلى كل دول المنطقة التي تعاني من نقص في المياه ، وإن مشروع أنابيب السلام المعلن عنه عام 1988م يحمل في مضمونه تحويل المياه إل سلعة اقتصادية ، ويقوم على جر المياه من تركية باتجاه الجنوب ، وقامت بدراسته لجنة خاصة ، على أن يتم مد خطوط طولها 3750 كم من الأنابيب تمتد من اسكندرونة إلى الموصل وبغداد في العراق ، ومن ثم إلى الكويت ، ومنها إلى الرياض ومكة وجدة في السعودية مقابل أن تدفع هذه الدول الخليجية ثمن هذه المياه إلى تركية ، وقدرت كلفة المشروع آنذاك بحوالي 560 مليون دولار.[1]

ويعد هذا المشروع أحد المواضيع الحساسة المؤثرة في العلاقات العربية التركية ، إلا أن تركية تزعم أن هذا المشروع سوف يؤدي إلى إزالة العديد من المشاكل الزراعية والمائية لدول المنطقة ، كما أنه سوف يسعى إلى سد العجز المائي لدول الجوار ، ولا سيما مياه الشرب ، وسوف يؤمن فرص عمل ويفتح المجال لتعاون تركي عربي في المجالات الاقتصادية والتجارية.[2]

بعد أن تم عقد سلسلة من المؤتمرات التي تحمل في مضمونها تأمين الأمن المائي للكيان الصهيوني ، وترسيخ بقائه قوياً في المنطقة ، وفي ختام هذه المؤتمرات صدر تقرير خاص بمشروع (أنابيب السلام)، ويعد هذا المشروع من أكبر المشاريع الهندسية قاطبة وهو يتكون من خطين:

---

[1] جمالو ، علي: ثرثرة فوق الفرات (النزاع على المياه في الشرق الأوسط) ، لندن ، ط1 ، 1996م ، ص 111.

[2] المنصور: المسألة المائية ، ص 189.

-الخط الغربي: الذي يمتد جنوباً عبر سورية والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للسعودية.

-الخط الشرقي: الذي يمر بسورية وينقل المياه إلى شرق السعودية ومنها إلى دول الخليج العربي الأخرى كالبحرين، والكويت، وقطر ، ويستهدف المشروع إلى ضخ ستة ملايين م3 من المياه إلى دول التعاون الخليجي.[1]

إن هذا المشروع لم يلقى إقبالاً من صانعي القرار العربي وذلك لعدة أسباب أولها أنه سوف يزيد اعتماد العرب على تركية ، كما أن الدول الواقعة على نهاية الخط سوف تكون معرضة لضغوط الدول التي تقع في أعلى مجرى الخط ، وفي بداية الأمر ومن تسويق هذا المشروع قامت تركية باستبعاد الكيان الصهيوني بشكل مؤقت حتى تتمكن من التخلص من أي معارضة عربية له ، وما لبثت أن عادت لتؤدي دورها لصالح الكيان الصهيوني ، لقد امتلكت كل من تركيا و«الكيان الصهيوني» استراتيجيات خاصة بالمياه، اختلفت كل منهما إلى المياه نظرة خاصة بها، (فالكيان الصهيوني) يتطلع إلى الاستئثار بمياه الضفة ومياه نهر الأردن، وحرمان العرب منهما، أما تركيا فهي تمتلك منابع الأنهار التي تمر في المنطقة العربية، لأن روافدها من أراضيها، وأدركت الآن أن مقايضة الماء بنفط العرب أمر واقعي تحتمه الظروف، وهي ستبيع المياه إليهم[2]، فقدمت مشروعاً مستقلاً لتمويل الكيان الصهيوني بالمياه.[3]

إن مشروع أنابيب السلام هو مشروع أمريكي – صهيوني سوف يحقق لتركية مكاسب سياسية واقتصادية ، وسيمكن الكيان الصهيوني من فرض أمر واقع على

---

[1] جمالو: ثرثرة فوق الفرات ، ص 112.

[2] Bulloch and Darwush: Water wars, coming conflicts in the Middle East. Now York, 1986, pp. 156 - 158.

[3] روبنس ، فيليب: تركية والشرق الأوسط ، ترجمة نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، قبرص ، 1993م ، ص 116-117.

الأقطار العربية إلا أن عدم موافقة سورية على هذا المشروع جعل الأتراك يتخلون عن هذا المشروع لصالح الاستمرار في مشاريع أخرى مثل مشروع (غاب).[1]

6-موقف جامعة الدول العربية من التصرفات التركية:

ظهرت حملات إعلامية تركية تدعو الحكومة التركية إلى القيام بعمل عسكري ضد مخيمات وادي البقاع الكردية ، وفي الوقت نفسه تراجعت الحكومة التركية عن كل الاتفاقيات التي عقدتها مع سورية عام 1987م ، واستمرت تركية بسياستها المائية المعادية لسورية والعراق ، وفشلت كل المحاولات العربية والدولية لإخضاع تركية للقانون الدولي ، بل على العكس أخذت تركية تلوح باستخدام سلاح المياه ضد سورية للضغط عليها لتقف معها ضد الأكراد ، وطالبت الحكومة السورية جامعة الدول العربية بين عامي 1995-1996مباتخاذ موقف موحد ضد الإجراءات التركية على نهري دجلة والفرات ، وضرورة اتخاذ قرار جماعي يشجب قيام تركية بتلويث المياه القادمة إلى سورية.[2]

فقد أكد مجلس الجامعة العربية في 1996/3/14م على دعم حقوق كل من سورية والعراق في مياه دجلة والفرات ، حيث دعى الدول الثلاث (سورية- العراق- تركية) إلى التفاوض فيما بينها من أجل التوصل إلى حل نهائي لقسمة عادلة وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي المنظم للمياه الدولية.[3]

إن مراجع الجغرافية السياسية حافلة بعناوين كثيرة حول القوانين الدولية، ولكن مضمون هذه القوانين عرفية تتعرض للأنهار العابرة للحدود، وهو بالغالب شعور بالالتزام الدولي ، وذلك من خلال ما يمكن تسميته عملية الادعاء والادعاء المقابل بين الدول،

[1] المنصور: المسألة المائية ، ص 217.

[2] رضوان: تركية بين العلمانية والإسلام ، ص 344.

[3] معوض ، جلال عبدالله: تركية والأمن المائي العربي – السياسة المائية والأقليات ، جريدة المستقبل العربي ، القاهرة ، العدد 160 ، حزيران 1992م ، ص 108.

ومن جملة ما يتناوله هذا القانون بشأن مفهوم السيادة المطلقة، أن الدول التي تقع على امتداد نهر لكي تكون متشاطئة أعلى النهر وأسفله؛ هي في الغالب السباقة إلى تقبل نظرية حقوق سيادة مقيدة التي تعترف بموجبها كل دولة بحق جميع الدول الواقعة على شاطئ النهرين باستخدام بعض المياه المستمدة من المصدر المشترك.

لقد ركزت مبادئ هلسنكي[1] على مفهوم أحواض الصرف الدولية (الأحواض المائية الممتدة بين دولتين أو أكثر) على اعتبار كونها وحدة هيدرولوجية لا تتجزأ، وعلى أساسها يجب حدوث التخطيط، بغية تفعيل مبادئ هلسنكي بشكل سليم وواضح ، أما النظام القانوني والمنظم لمسألة المياه فقد تطرق إلى الجزئيات كحقوق الاستخدام، وأشكال الحيازة، والحقوق المكتسبة، والتراخيص، وما شابهها، وبما أننا نعالج وضعاً قانونياً متأزماً بشأن المياه في منطقة من إقليم المشرق العربي والمولد لمسألة الصراع العربي – الصهيوني سببه محاولة «الكيان الصهيوني» الاستئثار بأكبر كمية من المياه العربية، فإن القوانين لا تزال غير واضحة، ولا تنصف القضية العربية، ولا تضمن للعرب حقوقهم المشروعة، ولهذا فإن الأمر يقتضي الالتزام بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية المشتركة، ولا سيما حقوق سورية والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، ومساندة جهود الدولتين العربيتين في التوصل مع تركيا إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين، مع توجيه دعوة إلى الحكومة التركية إلى وقف الإجراءات التي اتخذتها بشأن إقامة سدود ومشاريع أخرى على مجري نهري دجلة والفرات، دون التشاور مع الدول الواقعة على شاطئ النهرين، مع ضرورة التمسك بالحقوق الثابتة في المياه العربية في

[1] مبادئ هلسنكي: في السادس من شباط 1992م ظهرت اتفاقية هلسنكي للمياه في فنلندة، والتي تعد أول اتفاقية دولية نافذة لحماية واستخدام المياه المشتركة العابرة للحدود والبحيرات الدولية. مجلة المدى، اتفاقية هلسنكي للمياه فرصة كبيرة للعراق، العراق، العدد 2733، 23-2- 2013.

الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة ونهـر الأردن والجـولان وجنـوب لبنـان بمـا يحفـظ ويصـون الحقوق العربية وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقات الدولية الخاصة بالمياه[1].

إلا أن الرد الترك جاء ، بأن سورية تحاول إخفاء دعمها للحزب (حزب العمال الكردستاني) من خلال إثارة مشكلة مياه الفرات ، وظلت تركية ترفض الربط بين مشكلة مياه الفرات ،والمشروع غاب ، وما يزيد من قلق سورية والعراق هو السلوك التركي القائم على التعاون التركي الصهيوني حيث تقوم تركية بالضغط على سورية بواسطة الفرات للقبول بالرغبات الصهيونية.[2]

الخاتمة:

[1]Peters. Lydon: Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses, Harvard, p.101.

[2] المنصور: المسألة المائية ، ص 183.

إن العلاقة بين سورية وتركية حكمها العامل الجغرافي الذي فرض تداخلاً في الأراضي والسكان ، ومرت العلاقات السورية التركية بمنعطفات خطيرة وأهمها مشكلة المياه ، لأن تركيا استخدمت ورقة المياه، وهي تدرك تماماً أن نهر الفرات الذي ينبع من أراضيها وتتحكم به يشكل بالنسبة لسورية مصدراً حيوياً رئيساً، لا يمكن لسورية الاستغناء عنه، وأي تلاعب في مياه الفرات ومضايقة سورية قد يتسبب في حرب محتملة.

ما يمكن قوله من دراسة الموقف التركي من مشكلة المياه مع سورية قد يسفر عن نتائج هذه المرحلة التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1–تطغى تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري الفرات ودجلة، على نواحي العلاقات العربية التركية كونها تشغل حيزاً كبيراً من علاقات تركيا مع جاريها الوحيدين ضمن العالم العربي وهما سورية والعراق، الأمر الذي أسهم في دفع هاتين الدولتين للسعي من أجل تحسين علاقاتهما مع تركيا وتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها، فهما يواجهان أزمة مائية متفاقمة بسبب تدني كميات المياه الواردة عبر النهرين إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين.

2 –محاولة تركية الضغط على سورية والعراق بواسطة المياه مقابل الحصول على النفط وهي تدعي بأن ذلك من حقها ولا يمكن لأي أحد سلبها هذا الحق فهي تعتبر بأن المياه هي سلعة ويمكن الضغط فيها على جيرانها سورية والعراق.

3 –غياب الدور الفعلي لجامعة الدول العربية حيال التصرفات التركية اتجاه سورية فهي لاتستطيع اتخاذ أي قرار اتجاه تركيا وإجبارها على منح سورية والعراق حصصهما من المياه بحسب الاتفاقات الدولية والثنائية.

المصادر:

[1] القرآن الكريم: سورة الأنبياء، الآية رقم 30.

المراجع العربية والمعربة:

[1] جمالو ، علي: ثرثرة فوق الفرات (النزاع على المياه في الشرق الأوسط) ، لندن ، ط1 ، 1996م.

[2] الخيرو ، عز الدين علي: الفرات والقانون الدولي، دار الحرية ، بغداد، ط1، 1976م.

[3] الرفاعي ، محمد نور الدين: مياه نهر الفرات بين تركية وسورية والعراق ، محاضرات الموسم الثقافي ، دمشق ، 1967 – 1972م.

[4] رضوان ، وليد: تركية بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ، حلب ، ط1 ، 2005م.

[5] روبنس ، فيليب: تركية والشرق الأوسط ، ترجمة نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، قبرص ، 1993م.

]6[السبعاوي، عوني عبد الرحمن: العلاقات العراقية – التركية 1932–1958م، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1986م.

[7] سلطان ، حامد: القانون الدولي وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976م.

[8] صفوة، نجدة فتحي: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1916، مج2، دار الساقي، بيروت، 2001.

[9] العجيلي ، محمد صالح: متغير المياه في العلاقات العربية التركية ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9 – 10 ، بغداد ، تشرين الأول 1999م.

[10] القوس ، صبا: تركية والعرب وموارد المياه ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، 1988م.

[11]الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية ، ج3، الموسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

[12] المجالي ، سمر عبد المجيد: الاتفاقيات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة ، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الثالث (المياه العربية وتحديات القرن العشرين) ، جامعة أسيوط ، القاهرة ، 1998م.

[13] مجلة المدى: اتفاقية هلسنكي للمياه فرصة كبيرة للعراق، العراق، العدد 2733، 23-2- 2013.

[14] محمد، داليا إسماعيل: المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م.

[15] محمد، أبو العلا محمد: مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، 1994م.

[16] مخيمر، سامي وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.

[17] معوض ، جلال عبدالله: تركية والأمن المائي العربي – السياسة المائية والأقليات ، جريدة المستقبل العربي ، القاهرة ، العدد 160 ، حزيران 1992م.

[18] المنصور ، عبد العزيز شحادة: المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2000م.

[19]الناصري ، خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الرأي ، بغداد ، ط1 ، 1990م.

[20] الهواري ، عبد الرحمن رشدي: تركية والعالم العربي والأزمة التركية السورية ، مجلة الدفاع ، العدد 148 ، أيلول ، مصر، 1998م.

المراجع الأجنبية:

[1] Biswas, Asit: International Water of the Middle East from Euphrates - Tigris to Nile, Water
Resources Management Series No. 2, Oxford University Press, Oxford, 1995, pp.161-162.
[2] Bulloch and Darwush: Water wars, coming conflicts in the Middle East. Now York, 1986, pp. 156 - 158.
[3]Peters. Lydon: Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses, Harvard, p.101.

Sources:

[1] The noble Quran: surah Al – Anbiya, vrse 30.

References

[1]Al- Ajili, Muhammad salih: The Water Change In Arab- Turkish Relations, Afaq Arabia Magazine, Issue 9- 10, Baghdad, October, 1999.
[2] Biswas, Asit: International Water of the Middle East from Euphrates - Tigris to Nile, Water
Resources Management Series No. 2, Oxford University Press, Oxford, 1995.
[3] Bulloch and Darwush: Water wars, coming conflicts in the Middle East. Now York, 1986.
[4]AL- Hawari, Abdul- Rahman Rushdie: Turkey and the Arab World and the Turkish- Syrian Crisis, Defense Magazine, Issue 148, Egypt, September, 1998.
[5] Jamalou, Ali: Gossip over the Euphrates (the dispute over water in the Middle East), london, 1st floor, 1996.
[6]AL- Kayyali, Abdel- Wahab:The Political Encyclopedia, C3, The Arab Foundation for Stadies and Publishing, Dr.

[7] AL-Khayro, Ezz AL-Din Ali:AL-Furat and International Law, Freedom House, Bagdad, 1st floor, 1976.
[8] AL-Majali, Samar Abdel-Majid: International Agreements of Common river Basins, Paper presented to the Third Annual Conference (Arab water and the Challenges of the Twentieth Century), Assiut university, CCairo, 1998.
[9] Al- Mada Magazine: Helsinki water Agreement, AGreat opportunity for Iraq, No.2733, Iraq, 23-2-2013.
[10]AL-Mansour, Abdulaziz Shehadeh: The Water Issue in Syrian politics, Turkish Trends, center for Arab unity Studies, Beirut, 1st ed, 2000.
[11]Moawad, Jalal Abdullah: Turkey and Arab Water Security-Water Policy and Minorities, AL- Mustaqbal AL- Arabi newspaper, Cairo, Issue 160, june, 1992.
[12] Muhammad, Dalia ismail: water and international Relations, A study of the impact of the water crisis on the Nature and pattern of Arab- TurKish Relations, Madbouly library, cairo, 2006.
[13]Muhammad, Abul-Ela Muhammad: water problems in the Middle East, Dar Al- Maaref, cairo, 1994.
[14] Mukhaimer, sami and khaled Hegazy: The water crisis in the Arab Region, Facts and Alternatives, the National council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1996.
[15]AL-Nasiri, Khalil Ibrahim: Contemporary Developments in Arab- Turkish Relations, AL-Rai press, Baghdad, 1st Edition, 1990.
[16]Al- Qaws, Saba: Turkey, Arabs and Water Resources, Center for Strategic Studies, Beirut, 1988.
[17]Peters. Lydon: Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses, Harvard.
[18]Radwan, Walid: Turkish between secularism and Islam in the second half of the twentieth century, Aleppo, 1st ed, 2005.
[19]AL-Rifai, Muhammad Nur al-Din:the waters of the Euphrates River between Turkey, Syria and Iraq, the cultural season lectures, Damascus, 1967- 1972.
[20]Robinson, Philip: Turkish and the middle East, Translated by Najm Khoury, Cordoba Publishing House, Cyprus, 1993.
[21]Al sabawi, Awni Abdel Rahman: Iraqi-TurKish Relations 1932-1958,University of Mosel, center for TurKish studies, 1986.

[22] Safwa, najda Fathi: Arabia in British documents (Najd and Hejaz) 1916, vol 2, Dar Al- Saqi, Beirut, 2001.
[23]-Sultan, Hamed: International Law In Peace, Dar AL-Nahda Arabia, Cairo, 1976.